

موجز من إعداد الرئيس

قامت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بعقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني بقضية فلسطين، يومي 29 و 30 نيسان/أبريل 2013، في مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في أديس أبابا، إثيوبيا، وكان موضوعه "التضامن الأفريقي مع الشعب الفلسطيني لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف". وجرى خلال الاجتماع النظر في أمور من بينها الحالة في فلسطين بوصفها دولة تحت الاحتلال، ومسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال وخضوعها للمساءلة بموجب القانون الدولي، والدروس المستفادة من تجربة الدول الأفريقية في إنهاء الاستعمار ونيل السيادة والاستقلال.

وفي الجلسة الافتتاحية، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، في الرسالة التي وجهها إلى الاجتماع، على الحاجة الملحة لإعطاء دفعة منسقة للسلام هذا العام من أجل إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، وذكر أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي. ففي غياب التقدم الملموس على المسار السياسي، سيكون من الصعب الحفاظ على إنجازات برنامج بناء الدولة الفلسطينية وعلى التمويل المقدم من المانحين. وشدد أيضا على أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية هي أنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبات متزايدة أمام تحقيق السلام.

وذكر رئيس اللجنة أن الشعب الفلسطيني ومؤيديه يمكن أن يتعلموا الكثير من خبرة الدول الأفريقية في السعي إلى إنهاء الاستعمار ونيل الاستقلال والسيادة، ومن الخبرة التي اكتسبتها تلك الدول في السير على طريق الاستقلال الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقال إن اللجنة ما انفكت تدعو مجلس الأمن إلى كفالة امتثال إسرائيل للقانون الدولي. وهي تطلب أيضا إلى الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة ضمان احترام أحكامها. فتقاعس مجلس الأمن والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف عن العمل من شأنه أن يؤدي إلى التشكيك في مصداقية النظام القانوني الدولي. وأكد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع حدا للسياسات والممارسات الاستعمارية التي تتبعها دولة إسرائيل، بهدف التشجيع على إيجاد دينامية جديدة بين الخصمين في هذا الصراع. وقال ممثل دولة فلسطين إن إسرائيل لم تحترم قرارا واحدا من القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة لمطالبة إسرائيل بالالتزام بالمسؤوليات الواقعة عليها بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال. وذكر أنه من المستحيل التوصل إلى حل في ظل إعلان الوزراء الإسرائيليين صراحة أن السياسة الرسمية للحكومة هي تقويض روح الشعب الفلسطيني. وأوضح أن الفلسطينيين، في إطار اتفاقات أوسلو، قد قبلوا بالحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام 1967، فيما يمثل ربع مساحة الأرض التي

كانت خاضعة للانتداب، ولكن المفاوضات التي تلت ذلك لم تسفر أبدا عن نتائج ملموسة. وفي الوقت نفسه، استمرت إسرائيل في توسيع المستوطنات، مما يجعل من المستحيل إنشاء الدولة الفلسطينية. فقد شيدت عشرات الآلاف من المنازل الجديدة للمستوطنين، في حين تم هدم 25 000 منزل فلسطيني في الضفة الغربية. وهناك شبكة من الطرق، التي تربط المستوطنات في الضفة الغربية ويقتصر استخدامها على المستوطنين وخدمهم، تعزل المجتمع الفلسطيني وتمزق أوصاله. ويُجبر الفلسطينيون على استخدام طرق جانبية، بينما تبقى الطرق الرئيسية للإسرائيليين. ويخضع الفلسطينيون لقانون إسرائيل العسكري، في حين تطبق القوانين المحلية الإسرائيلية على المستوطنين. ولا يحاول الجنود الإسرائيليون وقف المستوطنين عن الاعتداء على الفلسطينيين، ونادرا ما تؤدي الشكاوى المقدمة من الفلسطينيين إلى محاكمات من جانب السلطات الإسرائيلية. وتسيطر إسرائيل على موارد المياه في الضفة الغربية ولا تسمح للفلسطينيين باستخدام سوى جزء ضئيل من الكمية التي يستهلكها الإسرائيليون. ولا يزال في سجون إسرائيل نحو 5 000 فلسطيني، بمن فيهم الأطفال، وقد لقي البعض منهم حتفه بسبب التعذيب. وعلى الرغم من أن الحالة التي يواجهها الشعب الفلسطيني مماثلة للفصل العنصري الذي شهدته جنوب أفريقيا، فإنها لا تلقى نفس الإدانة من جانب المجتمع الدولي.

وقال ممثل إثيوبيا إن بلده ما فتئ يؤيد دائما القرارات التي تتخذها الدول الأفريقية لدعم قضية فلسطين وكفاح الفلسطينيين من أجل الحرية والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية. وذكر أن علاقات بلده مع فلسطين ترجع إلى عام 1973 عندما اعترف البلد رسميا بمنظمة التحرير الفلسطينية وقدم الدعم الكامل لفتح مكتب لها في أديس أبابا في عام 1978. وكرر الإعراب عن دعم إثيوبيا القوي للهدف الذي تم التأكيد عليه في قرار مجلس الأمن 1397 (2002)، وهو وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وتكلم أيضا في الجلسة الافتتاحية ممثلو السنغال وإندونيسيا والمغرب وإيران (باسم حركة عدم الانحياز)، ومصر، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، فأكدوا مجددا تضامنهم مع الشعب الفلسطيني ودعمهم للاعتراف الدولي بدولة فلسطين على نطاق واسع.

وقدم الخبراء من المشاركين في النقاش سردا تفصيليا لواقع الاحتلال "القبيح، القذر، البغيض". فذكروا أنه بعد "اتفاقات" أوسلو، زادت إسرائيل من عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. واكتمل بناء أكثر من نصف الجدار العازل الذي يبلغ طوله 700 كيلومتر. وأشار إلى أن جميع المستوطنات تشيد فعليا من خلال الدعم المالي والعسكري المقدم من الحكومة. وتُمنح الأراضي المصادرة من الفلسطينيين للمستوطنين مجانا، وتمثل

الأنشطة الاقتصادية التي تجري في المستوطنات ما يتراوح بين 15 و 20 في المائة من مجموع الاقتصاد الإسرائيلي. وقد أدت مصادرة الأراضي من أجل بناء المستوطنات إلى تقليص الحيز المتاح للمساكن الفلسطينية والهياكل الأساسية والخدمات اللازمة للحفاظ على سبل العيش. وعلاوة على ذلك، فإن المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية يستهلكون حوالي ستة أضعاف المياه التي يستخدمها الفلسطينيون هناك. وتمثل الخطة الاستراتيجية لإسرائيل في تقسيم الضفة الغربية وفصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية. وتتصرف إسرائيل دون التعرض لأي عقاب تقريبا. وفي حين يتوهم الناس أن المفاوضات جارية بشكل أو بآخر، لا يحدث على أرض الواقع أي شيء، ولا يطرأ على الوضع إلا التدهور. واقترح استخدام مصطلحات جديدة، كوسيلة لتوجيه الانتباه الدولي إلى محنة الشعب الفلسطيني: فبالنظر إلى قبول فلسطين الآن في الأمم المتحدة كدولة غير عضو، ينبغي الاستعاضة عن مصطلح "الأرض المحتلة" بمصطلح "البلد المحتل".

وأشير إلى أن حوالي 43 في المائة من مساحة الضفة الغربية مخصص للمستوطنات وللاستخدامات العسكرية الإسرائيلية. وقد تم، منذ عام 2000، تدمير حوالي 12 400 من المنازل والهياكل الأساسية الفلسطينية، مما أدى إلى تشريد آلاف الفلسطينيين قسرا داخل وطنهم. وفي القدس الشرقية، لا يسمح لأعمال التشييد الفلسطينية سوى بما نسبته 13 في المائة من الأرض. وهناك حوالي 10 000 طفل لا يجدون سبيلا للحصول على التعليم. ومنذ عام 1967، تم حرمان 14 000 من أهل القدس الشرقية من حقوق الإقامة، في حين منح ذلك الحق لما عدده 150 000 إسرائيلي. ويتعرض ما لا يقل عن 93 100 من السكان لخطر التشريد لأنهم لا يحملون "تصاريح" من السلطات الإسرائيلية. وفي المنطقة جيم، وهي تمثل 63 في المائة من الضفة الغربية، لا يوجد حكم ذاتي فلسطيني. وقد كان أكثر من 350 000 فلسطيني يعيشون في المنطقة جيم، لكن لا يوجد هناك الآن سوى 150 000 منهم، في حين يعيش 325 000 مستوطن في نحو 135 مستوطنة و 100 بؤرة استيطانية. وفي عام 2012، تم هدم 540 من الهياكل المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك 165 مسكنا، مما أدى إلى تشريد 815 شخصا، أكثر من نصفهم من الأطفال. وفي ظل هذا الواقع، يعتمد الكثيرون على مغادرة وطنهم لمجرد حماية أسرهم. وقد أخذت علامات الاكتئاب والقلق والتوتر والإحباط واضطرابات الضغوط التالية للصدمات تظهر بصورة متزايدة في صفوف الفلسطينيين، كما يعاني الأطفال من صعوبات في التعلم.

وفي غزة، يعاني 44 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي وتصل نسبة من يتلقون المعونة إلى حوالي 80 في المائة، في حين أنه قبل ست سنوات لم يكن انعدام الأمن الغذائي أمرا معروفا؛ وتصل نسبة البطالة إلى 34 في المائة من القوة العاملة، بما في ذلك أكثر

من نصف عدد الشباب؛ ويتعذر، إما جزئياً أو كلياً، الوصول إلى 35 في المائة من الأراضي الزراعية و 85 في المائة من مياه الصيد. ويؤدي النقص الحاد في الوقود إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترات تصل إلى 12 ساعة يومياً: فالكهرباء تنقطع أثناء إجراء العمليات الجراحية في المستشفيات، كما يضطر الناس إلى استخدام السلالم تجنباً لأن يعلقوا في المصاعد. ويحتوي حوالي 95 في المائة من المياه القادمة من مجمع المياه الجوفية في غزة على نترات تصل كميتها إلى ثمانية أضعاف المستوى العادي، غير أن الآباء لا يجدون خياراً سوى السماح لأطفالهم بشرها من أجل البقاء، برغم إدراكهم لخطر الإصابة بالسرطان من جراء ذلك.

وأشير إلى أن الاحتلال يكلف الفلسطينيين نحو 7 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وسبل الوصول المتاحة لهم، إلى جانب الانخفاض البالغ بليون دولار في المعونة المقدمة من المانحين في السنوات الأربع الماضية، أدى إلى تفاقم الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. وتسبب ذلك أيضاً في إبطاء الاقتصاد الفلسطيني فأخفضت نسبة النمو الحقيقي من 11 في المائة في عام 2011 إلى 6 في المائة في عام 2012. وعلاوة على ذلك، فقد عانت السلطة الفلسطينية في عام 2011 من نقص في التمويل المقدم من المانحين تراوح قدره ما بين 200 مليون دولار و 220 مليون دولار، في حين بلغت الفجوة التمويلية في ميزانيتها لعام 2012 ما يقدر بمبلغ 500 مليون دولار. وأشير إلى التحديات العديدة التي تواجه السلطة الفلسطينية، ومن بينها تجزؤ وازدواجية البرامج، وعدم توافر البيانات الدقيقة عن التمويل. وتُشدّد على ضرورة أن تكون المعونة المقدمة من الجهات المانحة متماشية مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية، التي تنسّقها وحدة تنسيق وإدارة المعونة بوزارة المالية، ويجري رصدها من خلال آليات مثل استقصاء رصد إعلان باريس، واستقصاء تعميم مراعاة المنظور الجنساني، واستقصاء الفريق العامل المعني بقطاع الأمن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تستمر الجهات المانحة في تبادل المعلومات بشأن مدفوعاتها من خلال استكمال نظام إدارة معلومات المعونة الوطنية.

واستعرض الاجتماع بعد ذلك مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال وخضوعها للمساءلة بموجب القانون الدولي. وقال أحد الخبراء القانونيين إن الواجبات والمسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال تستند في المقام الأول إلى قواعد لاهاي لعام 1907، وعلى وجه أكثر تحديداً المواد من 42 إلى 56. وأضاف أن تلك الواجبات والمسؤوليات منصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة وكذلك في بعض أحكام البروتوكول الإضافي الأول والقانون الإنساني الدولي العربي. وأوضح أن هذه المجموعة من القوانين يشار إليها عادة باسم القانون الإنساني الدولي. وذكر أن مبادئ قواعد القانون الرئيسية التي تفرض

واجبات ومسؤوليات على السلطة القائمة بالاحتلال تشمل ما يلي: أن المحتل لا يكتسب سيادة على الأرض المعنية؛ وأن حالة الاحتلال هي مجرد حالة مؤقتة، وتقتصر حقوق المحتل على تلك الفترة؛ وأن السلطة القائمة بالاحتلال يجب أن تحترم القوانين السارية في الأرض المحتلة، إلا إذا كانت تشكل خطراً على أمنها أو تشكل عقبة في سبيل تطبيق القانون الدولي للاحتلال؛ وأن السلطة القائمة بالاحتلال يجب أن تتخذ تدابير لإعادة إرساء النظام العام والأمن وكفالتهما، قدر الإمكان؛ وأن السلطة القائمة بالاحتلال عليها أن تولي عناية خاصة لرفاه الأطفال؛ وأنه من المحظور الاضطلاع بعمليات النقل القسري الجماعي أو الفردي للسكان سواء من الأرض المحتلة أو داخلها؛ وأنه يحظر الاضطلاع بعمليات نقل السكان المدنيين التابعين للسلطة القائمة بالاحتلال إلى داخل الأرض المحتلة، بصرف النظر عما إذا كان ذلك بصورة قسرية أو طوعية؛ وأنه من المحظور توقيع العقاب الجماعي؛ وأنه يحظر مصادرة المحتل للممتلكات الخاصة؛ وأنه يجب احترام الممتلكات الثقافية؛ وأنه ينبغي توفير إجراءات تنفيذ بالضمانات القضائية المعترف بها دولياً للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم جنائية. وأضاف أن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة أيضاً بمجموعة أخرى من القوانين المشار إليها باسم قانون حقوق الإنسان، وهي تشمل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

وذكرت عضوة سابقة في مجلس النواب بالولايات المتحدة أن السبب في إفلات إسرائيل من العقاب هو جماعات الضغط التي تعمل لصالح إسرائيل على المسرح السياسي للولايات المتحدة. وقالت إن تلك الجماعات التي تحظى بتمويل جيد تضمن الإطاحة من مجلس النواب بكل من يجروا على توجيه الانتباه إلى انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، أو إساءة استخدام إسرائيل لأسلحة الولايات المتحدة، أو أي حقائق مزعجة أخرى. وأشارت إلى أنه يمكن التخفيف من قدر كبير من معاناة الفلسطينيين لو تم حشد ما يكفي من الطاقة والموارد وراء الكشف عن الكيفية التي تسيء بها جماعات الضغط الموالية لإسرائيل توجيه سياسات الولايات المتحدة والسياسات الأوروبية من خلال منعها للسياسيين المناصرين للسلام والعدالة من فتح باب النقاش العام حول القيم الهامة وكرامة الإنسان الأساسية.

وأشار الخبراء إلى أنه ليس هناك حافز حقيقي يدفع إسرائيل إلى إنهاء الاحتلال. وذكروا أن الآثار المدمرة لعدم احترام إسرائيل للقانون الدولي تتفاقم بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة للقضاء على الحوافز التي تدفع إسرائيل إلى إطالة أمد الاحتلال. وفي حين أن معظم الناس حول العالم لا يوافقون على سياسات إسرائيل، فقد حظيت هذه

السياسات بقبول من جانب الحكومات، أما الإرادة السياسية لتصبحها فتكاد تكون منعدمة. وأكدوا أنه لن يمكن إحداث أي تأثير إلا من خلال حركة شعبية واسعة النطاق، وأنه لا بد من العمل قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة.

وأكد الاجتماع مجددا الدور الهام الذي تؤديه الدول الأفريقية في دعم دولة فلسطين. فقد دأبت الدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي دوما على تأييد الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير تأييدا قويا. وفي كانون الثاني/يناير 2012، أكدت الجمعية العامة للاتحاد الأفريقي دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة مستقلة، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد دعم الاتحاد الأفريقي مسعى فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وتتعرف الآن تسع وأربعون دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أي الأغلبية الساحقة، بفلسطين كدولة. ولدى معظم الدول الأفريقية علاقات دبلوماسية كاملة مع فلسطين.

ثم تطرق الخبراء بالمناقشة للدروس التي يمكن للشعب الفلسطيني استخلاصها من تجربة أفريقيا في إنهاء الاستعمار ونيل السيادة والاستقلال. وأكد أحد الخبراء من ناميبيا قيمة التضامن الدولي وقوته. فقال إنه في أثناء حركة استقلال ناميبيا لم يفقد المؤيدون في جميع أنحاء العالم الثقة في دعمهم لكفاح ناميبيا من أجل الحرية، وإن ذلك الإصرار قد حمل حكوماتهم في نهاية المطاف على فرض الجزاءات على نظام جنوب أفريقيا. وأكد أن قضية فلسطين ينبغي أن تحظى بنفس هذه الثقة في قيمة التضامن. وأكد أنه ينبغي مواصلة التوسع في نطاق التضامن مع فلسطين في أفريقيا ليشمل الجماهير، ولا سيما طلاب الجامعات وغيرهم من الشباب. وقال إن اللجنة المعنية بحقوق الفلسطينيين تعتزم أن تطلب إلى الجمعية العامة إعلان عام 2014 السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو ما يمثل فرصة كبيرة لتوجيه رسالة إلى الشعوب في جميع أنحاء العالم من أجل الضغط على حكوماتهم لدعم فلسطين. وذكر أنه ينبغي للشعب الفلسطيني أن يتحد وراء القيادة الفلسطينية لإجبار إسرائيل على الامتثال للقرارات والمقررات التي يتخذها المجتمع الدولي.

وذكر خبير من جنوب أفريقيا أن حملة جنوب أفريقيا لمناهضة الفصل العنصري كانت تستند إلى الكفاح المسلح؛ والمقاومة الداخلية السرية؛ والتضامن الدولي؛ وفرض عزلة دولية على دولة جنوب أفريقيا؛ وتعبئة الجماهير داخل البلد. ولكن تحقيق المكاسب استغرق عقودا من الزمن. وفي الوقت الذي حظيت فيه حركات تحرير جنوب أفريقيا بالاعتراف الدولي، كان الكثير من البلدان الغربية، على وجه الخصوص، يرفض بقوة اعتماد الجزاءات. وأوضح أنه عندما يكون المحتل قويا عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا، كما كان الحال في

جنوب أفريقيا القائمة على الفصل العنصري وكما هو الوضع بالنسبة لإسرائيل اليوم، من شأن الاستراتيجيات الرامية إلى عزله أن تؤدي إلى تحقيق النتائج المنشودة.

واقترح أحد الخبراء إطلاق مبادرة باسم "مبادرة السلام الأفريقية"، هدفها هو مساعدة أطراف الصراع في الشرق الأوسط على إزالة الحواجز من خلال اتفاق للسلام يوضع وفقا لقراري مجلس الأمن 242 و 338. وأشار إلى أن ذلك الاتفاق سوف يدعو حكومتي إسرائيل وفلسطين، على أساس مبادرة السلام العربية، إلى استكمال مفاوضات السلام والتوصل إلى اتفاق للسلام من شأنه أن ينهي الاحتلال والصراع، في مقابل التزام أفريقيا وحركة عدم الانحياز بقبول إسرائيل والاعتراف بها، وذلك في رسالة مفادها أن إسرائيل ليست معزولة أو متروعة الشرعية. ومما لا شك فيه أن هذه الحركة سوف يتردد صداها بقوة في معسكر السلام الإسرائيلي وفي المجتمع المدني الإسرائيلي، كما يؤمل أن يشمل ذلك حكومة إسرائيل.

ونوقشت مبادرات وإجراءات محددة اتخذها المجتمع المدني. ففي 9 تموز/ يوليه 2005، دعت حوالي 200 منظمة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات السياسية الفلسطينية العالم إلى مقاطعة إسرائيل، وتجريدها من الاستثمارات وفرض الجزاءات عليها. وبعد ذلك بأربعة أيام، أقر مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في باريس، تلك الدعوة في خطة عمله لعام 2005. وتطالب الدعوة، المعروفة باسم حملة المقاطعة والتجريد والجزاءات، بأن تنهي إسرائيل احتلالها واستعمارها لجميع الأراضي العربية وأن تهدم الجدار العازل وتعترف بالحقوق الأساسية لمواطني إسرائيل من العرب - الفلسطينيين في المساواة الكاملة؛ وتتحرم حقوق اللاجئين الفلسطينيين فيما يتعلق بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 194، وتقوم بحمايتها وتعزيزها. وقد أسفرت الحملة، التي ركزت اهتمامها على المؤسسات والشركات المرتبطة بالنشاط الاستيطاني، عن نتائج ملموسة، إذ تقدمت عدة شركات إسرائيلية بطلبات للتصفية أو أغلقت مكاتبها. وانضم إلى هذه الحركة بعض الجامعات والفنانين وقامت بعض الكنائس وجماعات أخرى من جماعات المجتمع المدني بسحب أموالها. وحكومة جنوب أفريقيا وبعض الحكومات الأوروبية مستعدة لسن تشريعات لتوسيم منتجات المستوطنات. وعلى مدى السنوات الثماني الماضية، حققت تلك الحملة الفلسطينية نجاحات في مختلف أنحاء العالم فاقت ما حقته حملة جنوب أفريقيا في نحو عشرين عاما. ومع ذلك، فقد أشير إلى أن البلدان الأفريقية، رغم ما لدى العديد منها من منظمات للتضامن مع الفلسطينيين، لم تنجح حتى الآن في إقامة شبكة للتضامن على نطاق القارة يمكن أن تجعل أنشطتها أكثر فعالية.

وفي الجلسة الختامية، أشار المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى أن اتخاذ الجمعية العامة للقرار 19/67 كان أمرا حيويا بالنسبة للكفاح الفلسطيني من أجل الحرية. وقال إن حصول فلسطين على مركز الدولة الكاملة العضوية أو الدولة المراقبة لا يساوي في أهميته ما لاعتراف المجتمع الدولي بوجود دولة فلسطين من أهمية. وأكد أنه لا بد الآن من تعزيز دعائم تلك الدولة. ففكرة أنه لا يمكن منح الفلسطينيين الحق في تقرير المصير إلى حين الانتهاء من المفاوضات مع إسرائيل غير مقبولة على الإطلاق. فإسرائيل عندما أعلنت الاستقلال لم تطلب الإذن من البلدان الأخرى، وعندما أعلنت الولايات المتحدة الاستقلال لم تقم بالتفاوض مع البريطانيين. وإنما كل ما فعلته الدولتان هو ممارسة حقهما. وقال إنه لا يكفي وصف المستوطنات بأنها غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام، بل يجب اتخاذ الخطوات العملية لوقف تلك الممارسة. فعلى سبيل المثال، ينبغي للبلدان تحديد مصادر المنتجات الصادرة من إسرائيل للتأكد من أنها لم تنتج في المستوطنات. وينبغي للبلدان أن تمنع دخول المستوطنين الذين ارتكبوا جرائم ضد الفلسطينيين.

وفي احتتام الاجتماع، قال رئيس اللجنة إن الطريق إلى حصول فلسطين على العضوية الكاملة، بعد قيام الجمعية العامة في تحرك تاريخي باتخاذ القرار 19/67، لا يزال شاقا. ودعا الدول الأفريقية إلى تقديم المزيد من الدعم للشعب الفلسطيني، وخاصة في إطار المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز في الأمم المتحدة.